الحدود في النحو

إياد طركي مشرف
طالب دراسات عليا
إشراف / د. علي ناصر الدين
جامعة الجنان - لبنان

المقدمة

لا تكادُ علومُ العربيةِ تنشعبُ وتتطورُ بتعاقبِ الأزمنةِ والأجيال, حتى وتنشعبَ معها وتتطور وتتباين آراءُ العلماء والمفكرين, مما يزيدُ العِلمَ المراد صقلاً, وتشذيباً, وثباتاً على الأوجهِ المرجوةِ لهُ . ولابد لكلِ عِلمٍ من تلك العلوم, أو ظاهرةٍ من تلك الظواهر, أن يُطلقَ عليها تسميةُ تعرفُ بها, وتحدُّ بوصفٍ جامع , تنضوي تحتهُ وتتأطرُ بداخلهِ كي يتسنى للدارسِ أن يعلم حدود مادته المدروسة بالشرحِ والتفصيل.وإني يوم أُسند إلي البحث في موضوع (الحدود في النحو) ,علمتُ كم أن لهذا العِلمِ من أهميةٍ بارزةٍ في تأطيرِ الظواهر وجمعها, وكيف أن هذا العِلمَ حافظَ على الموضوعات العلمية, ومفرداتِ الدرسِ النَحَوي من الإنشعابِ والإستطرادِ دون مانعٍ أو جامع .ورأيتُ في بحثي هذا أن استعين بالمنهج الوصفي الدقيق ,من أجل تقديم صورةٍ واضحةٍ لدور هذا العِلم. وقد كانت دراستي هذه مُقّسمةٌ على ثلاثةِ مطالب كان الأول منها (الحدُّ الحقيقي),ويُقسم إلى قسمين حقيقيٌ تامٌ وحقيقيٌ ناقصٌ مع التمثيل لكل قسمٍ من هذهِ الأقسام.والثاني منها (الحدُّ الرسميُّ) وتناولتُ في هذا المطلب تعريفهُ وقسميهِ مع التمثيل لكلِ قِسمٍ منهماوفي المطلب الثالث تناولت (الحدَّ اللفظيّ) تعريفهُ مع التمثيل لهُ. وإنّ من أعظم العقبات التي واجهتني وأنا أبحث في موضوعي هذا, هي قلةُ المصادر, بل ندرتها وتشعبُ المعلومات وتناثرها , مما صعّب عليّ جمع هذه المادة المتواضعة, فإن كنتُ قد وفقتُ فمن الله وحدهُ, وإن كُنتُ قد جانبتُ الصواب فمن نفسي والشيطان . واللهَ أسألُ حُسن القصدِ والختام.

التمهيد

التعريفُ بالحدِّ:

الحدُّ (لغةً): لابد ليّ في هذا المقامِ أن أُعرّج على تعريف المصطلح , فمن الناحية اللغويةِ فقد أورد ابن منظور في لسانهِ : أنّ الحدّ هوُ: " الفصلُ بين الشيئين لَئِلّا يختلط أحدهما بالآخر , أو لَئِلّا يتعدى أحدهما على الآخر , وجمعهُ حدود . وفصلُ ما بين كُلَّ شيئين: حدٌّ بينهما. ومنتهى كلِّ شيءٍ : حدُّهُ "(١). أمّا أبو بكر الرازي فقد قال في الحدِّ أنّه الحاجز بين الشيئين, وحدُّ الشيءِ منتهاهُ, وقد (حدَّ) الدارَ من باب ردَّ , و(حدَّدَها) أيضاً تحديداً. و (الحدُّ) المنعُ, ومنه قولهم للبوابِ: (حدّاد) وللسجّانِ أيضاً لأنهُ يمنعُ من الخروج (٢). ومن ورود (الحد) في كتاب الله العزيز قوله تعالى: { تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا } (٣). وأمّا في الحديث الشريف, ما ورد على لسان رجلٍ قال للنبي (صلى الله عليه وسلم): " يا رسول الله إنّي أصبتُ حدّاً فأقِمْهُ عليّ " (٤).

الحدُّ (اصطلاحاً):

أما من الناحيةِ الاصطلاحية فقد ورد تعريفه في كتاب (الإشارات والتشبيهات) على أنه: " قولٌ دالٌ على ماهيةِ الشيء ولا شك في انهُ يكونُ مشتملاً على مقوماتهِ أجمع)) (٥).

كما عرفه الشريف الجرجاني في (كتاب التعريفات) بأنه: " قولٌ يشتملُ على ما بهِ الاشتراكُ , وعلى ما بهِ الامتياز " (٦).

كما أورد (الفاكهيّ) تعريفاً للحدِّ قال فيه أن الحدَّ والتعريفَ في عُرف النُحاة والفقهاء والأصوليين اسمانِ لمسمى واحد, وهو ما يميزُ الشيء عمّا عداهُ ولا يكونُ كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً (٧).

ومن هذا يتضحُ لنا أن الحدَّ والتعريف لا فرق بينهما, فكلاهما يصف ويحدد المعاني والمفاهيم بشكل جامع لكل صفات الشيئ وتفاصيله, وفي نفس الوقت مانع من دخول ما يشابهه من مفاهيم ومعاني اليه.

وخلاصة الكلام, أنّ الحدَّ شرحُ ما دل عليهِ اللفظ بطريق الإجمال, لأن العِلمَ إما تصورٌ أو تصديق, والتصديقُ مسبوقٌ بالتصور, أو التصورُ قبلَ التصديق, والتصورُ لا يُكسبُ إلا بالحدِّ, وهذا ما أَطرَ لهُ المناطقةُ والفلاسفةُ (٨). وحسب هذا المفهوم فقد قَسّمَ علماءُ المنطقِ الحدَّ إلى التقسيمات الآتية:

القِسمُ الأول : الحدُّ الحقيقي .

القِسمُ الثاني : الحدُّ الرسمي .

القِسمُ الثالث : الحدُّ اللفظي .(٩)

وعلى أساسِ هذا التقسيم المُتبع , قُمتُ بدراسةِ الحدِّ وتتبعهِ من خلالِ كُتب النحو وكُتب الأصوليين المناطقة, وبيان أقسامه .

المطلبُ الأول : (الحدُّ الحقيقي).

فالحقيقي هو " القولُ الدال على ماهيةِ الشيءِ . والماهيةُ : هي ما يَصلحُ جواباً للسؤال بصيغة (ما هو) " (١٠).

أو هو ما أبانَ عن حقيقة المحدود . (١١)

ولمعرفةُ حقيقةِ أمرٍ ما يجبُ أن يُصاغ لهُ أربعةُ مطالب أو أسئلة منطقية تجعل هذا الأمر واضحاً غير مبهم, تسمى (أمهات المطالب) وهي كالآتي:

١_ سؤال بصيغة: (هَلْ), إذ تفيد هذه الأداة بإنشاء طلب يراد به معرفة إما أصلُ الوجود , وإما صفتهُ (١٢).

ونُمثلُ لذلك باسمِ الأسد, فإن واضع اللغة في الأصلِ أطلقهُ على البهيمةِ بذاتها, أما إذا أردنا أن نُطلق اللفظ هذا على ما تتمتعُ بهِ ذاتُ البهيمةِ , فحينها يُطلقُ الحدُّ على صِفتها . (١٣).

٢_ سؤال بصيغة: (لِمَ), وهو سؤالٌ يُرادُ بهِ معرفةُ العلةِ , والجوابُ لهذا السؤال يكون بالبرهان والدليل على ما سيأتي من حقيقته. (١٤).

كقولنا لمن يسأل عن سبب تسمية المفعول لأجله بهذا الاسم, فيكون الجواب: لأنه " هو عِلةُ الإقدامِ على الفعلِ نحو , ضربتهُ تأديباً لهُ . " (١٥)

٣_ سؤال بصيغة: (أيّ), ويُرادُ بهذه الأداة ما عُرِف كلُهُ, وأُبهمت دقائقهُ أو جُزئياتهُ. كقولك: (أيُّ الكُتب عندك ؟) . فيُجاب : كُتبُ النحو . فقد ميّز في الجواب ما أُبهم من جُملةِ الكُتبِ من غير تبيان لتفاصيلها وجزئياتها(١٦).

٤_ سؤال بصيغة: (مَا), ويأتي جوابُها بالحدِّ أو التعريف (١٧). كقولك : ما الإعرابُ ؟ فيأتي الجوابُ بأنّ الإعرابُ : " هو إختلافُ أواخر الكلمةِ بإختلافِ العوامل لفظاً أو تقديراً ." (١٨).

أقسام الحدّ :

وقد قَسَّمَ العلماءُ الحدَّ الحقيقي الى قسمين هُما :

١_ الحد الحقيقي التامّ: وهو ما أنبأ عن ذاتياتِ المحدود الكُلية المُركبةِ , كقولك : ما الإنسانُ ؟ فيقالُ: حيوانٌ ناطقٌ ." (١٩).

وأيضاً كما جاء في حدِّ (الاسم): إذ يعرّف بأنه: " كلمةُ دلّت على معنى كائن في نفسها, أي في نفسِ الكلمةِ, والمرادُ بكونِ المعنى في نفسها أن تدل عليهِ بنفسها (٢٠) من غيرِ حاجةٍ إلى

انضمامِ كلمةٍ أخرى إليها ,لإستقلالها بالمفهومية " (٢١).

٢_ الحدّ الحقيقي الناقصّ: وهو ما كان بالفصلِ القريب فقط .

ومثال ذلك: سؤال أحدهم: ما الإنسانُ ؟ فيُجاب: الناطق, أو بالفصلِ القريب والجنسِ البعيد, ومثاله: السؤال بنفس السؤال: ما الإنسانُ ؟ فتكون الاجابة عليه: جِسمٌ ناطق (٢٢).

ومثالُ الفصلِ القريب فقط : حدُّ القولِ وهو : اللفظُ الموضوعُ لمعنى (٢٣).

ومثالُ الفصلِ القريبِ والجنس البعيد حدُّ اللفظِ وهو : الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً (٢٤).

وبغضِ النظرِ عن كونِ الحدّ الحقيقي تاماً أو ناقصاً , فالملاحظ على الحدود المتقدمة اهتمامُها بالذاتية, وهي ظاهرةٌ يمكنُ وجودها حتى في بدايات التأليف النَحوي, بيدَ أنها لم تكن بذاك الشيوع الكبير في المراحل المتأخرةُ من التأليف المذكور (٢٥).

المطلب الثاني : (الحدُ بالرَسم).

وقد يطلقُ عليهِ بعض العلماء بحدِّ الخصيصة , ذاك أنهُ خاصٌ بالمبتدئين على حدِّ تعبير الفرّاء إذ قال في (معانيه) في معرضِ حديثهِ عن التفسير : " وهو مما يُفسرُ للمبتدئ أن يُنظر إلى (مِن) فإن حَسُنَت فيه ثم أُلقيت نَصبت " (٢٦).

ومعنى ذلك أن التمييز أو (المُفَسِر) يُنصب إذا كان بالإمكان مجيئ حرف الجر (مِنْ) قبله ليتضح المعنى, ثم يُلقى أو يُحذف حرف الجر هذا وينصب الاسم أو التمييز.

ففي قولنا: (زرعتُ دونماً حنطة), تعرب (حنطة) تمييز منصوب لجواز دخول حرف الجر (مِنْ) قبلها, أي: (زرعتُ دونماً من حنطة).

وهذا هو حدّ التمييز, إذ عُرف بالرسم.

والدارسُ للحدودِ في العربيةِ , يجدُ أن هذا النمطَ , هو الأكثرُ رواجاً بين أنماطِ الحدود, والداعي لذلك ؛ أن النحو العربي نحوٌ تعليميّ, يميلُ إلى التفسير والإيضاح والتعليم؛ لذا فقد كَثُر استعمالُ هذا النوع من الأنماط (٢٧).

وأقدم ما وجدناهُ من تعريفٍ لهذا الحدّ عند المقدسي إذ يقولُ فيهِ :

" هو اللفظُ الشارحُ للشيءِ بتعديد أوصافهِ الذاتيةِ واللازمةِ , بحيثُ يضطردُ و ينعكسُ " (٢٨).

ويُقسّمُ هذا الحدُّ على قسمينِ هُما :

١_ رسميٌ تام: " وهو ما تركب من الخاصة والجنسِ القريب "(٢٩). أو كما قال صاحبُ التعريفات هو " ما يتركبُ من الجنس القريب والخاصة , كتعريفِ الإنسان بالحيوان الضاحك " (٣٠).

ومثالهُ حدُّ الاسم عند ابن السراج, إذ يقول فيه : " الاسمُ قد يُعرفُ أيضاً بأشياءَ كثيرةٍ منها دُخولُ الألفِ واللام اللتين للتعريف عليهِ نحو " الرجلُ , والحمارُ , والضربُ , والحمدُ . فهذا لا يكونُ في الفعلِ, ولا تقولُ: اليقوم , ولا اليذهب " (٣١).

٢_ رسميٌ ناقصٌ : وهو " ما تركب من الخاصةِ وحدها أو منها ومن الجنس البعيد " (٣٢).

وقد عرفهُ صاحبُ (التعريفات) بأنهُ " ما يكونُ بالخاصة وحدها أو بها وبالجنسِ البعيد, كتعريف الإنسان بالضاحك أو بالجسمِ الضاحك , أو بعرضياتٍ تختصُ جملتها بحقيقةٍ واحدةٍ . كقولنا في تعريفِ الإنسان: إنهُ ماشٍ على قدميه, عريض الأضفار, بادي البشرة , مستقيم القامة , ضحاك بالطبع (٣٣). ومثالهُ في النحو حدُّ الأعرابِ عند الرمانيُ, إذ قال أنّ الإعرابَ هو: " تغييرُ أخرُ الاسم بعامل " (٣٤).

ومن الملاحظِ أن في هذا الحدِّ نقصٌ , وهو أن الإعراب ليس للاسمِ فقط , وإنما للفعلِ أيضاً .

المطلب الثالث : (الحد اللفظي).

قال المقدسي في تعريف الحدُّ اللفظيّ : أنه " شرحُ اللفظِ بلفظٍ أشهرَ منهُ, كقولك في معنى العقار: أنه (الخمر), وفي الليث: (الأسد) (٣٥).

أو نقولُ فيهِ هو : " اللفظ الذي لا يُمكنُ أن يكون مفهومهُ إلا ذلك الواحد . وإلى ما يدلُ على واحدٍ من أشياءٍ كثيرةٍ , تتفقُ في معنى واحد , تُسمى (مُطلقاً) كقولنا : فرس , رجل" (٣٦).

إذا فالحدُّ اللفظيُ يتعلقُ بوجودِ المترادفاتِ وهذه غالباً ما تزيدُ على الكلمتينِ في اللغاتِ الطبيعية , ويُشترطُ في الثاني أن يكون أشهر من الأول . و تنقسمُ الألفاظُ إلى : مترادفة ,ومتباينة , ومتواطئة , ومشتركة.

فالمترادفةُ : أسماءٌ مختلفةٌ لمسمى واحد, فأن كان أحدهما يدلُ على المُسمى مع زيادة لم يكن من المترادفة , كالسيفِ , والمهندِ , والصارمِ ؛ فأن المهندَ يدلُ على السيفِ مع زيادةِ نسبتهِ إلى الهند , والصارم يدلُ عليهِ مع صفةِ الحِدّة " (٣٧).

فالواضحُ من هذا القولِ يجبُ أن يكون المرادفُ مطابقاً من دونِ زيادةٍ في المعنى . والمتباينةُ هي : " الأسماءُ المختلفةُ للمعاني المختلفة , كالسماءُ والأرض , وهي الأكثرُ "(٣٨).

فنجدُ في المتباينةِ إختلاف الاسماء لإختلاف المعاني .

والألفاظُ المتواطئة : هي " الأسماءُ المُنطلقةُ على أشياء متغايرةٍ بالعدد , متفقةٌ في المعنى الذي وضع الاسمُ عليها , كرجلٍ : ينطلقُ على زيدٍ , وعمرو , والجسمُ: ينطلقُ عليهما وعلى السماءِ والأرض , لإتفاقهما في معنى الجسمية " (٣٩).

الماء , وعينُ الشمسِ , والجاسوس , وذاتُ الشيء , وغيرها من المسميات لإتفاقها في لفظ العين وإختلافها في المعنى.

فمن هذا نفهم أن لفظ (العين), يُطلقُ على عدة معاني منها , العينُ المُبصرة , والذهبُ , وعينُ الماء , وعينُ الشمسِ , والجاسوس , وذاتُ الشيء , وغيرها من المسميات لإتفاقها في لفظ العين وإختلافها في المعنى.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة المتواضعة مع الحدُّ في النحو العربي وتقسيماتهُ, إتضح لنا أن من تناول هذا الموضوع بصورةٍ مُفصّلةٍ هم المناطقةُ العرب, وأجادوا في تفصيلاتهِ على الرغم من بعض الخلافِ في جزئيات هذا الموضوع , إلا أننا نستطيع أن نخلص مما سبق إلى النتائج التالية :

١_ الحدُّ بصفة عامة هو عمليةٌ ذهنيةٌ, تتمثل في تحديد المفهوم الخاص بتصور ما, أي هو القول الدال على ماهية الشيء, ويؤخذ عادةً من الجنس والفصل كحد الإنسان بأنه حيوانٌ عاقل , والفرق بين الحد والتعريف أن الأول يدل على ماهية الشيء, ويتركب من الجنس القريب والفصل النوعي, في حين أن الثاني لا يُقصد فيه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن, أو توضيحها , فكل حدّ تعريف ولكن ليس كل تعريف حداً تاماً بل قد يكون حداً ناقصاً .

٢_ إنّ الغرض من الحدِّ هو الإحاطة بجوهر المحدود على وجه الحقيقة ؛ حتى لا يخرج منه ما هو فيه, ولا يدخلُ فيه ما ليس منه؛ ولذلك قيل في الحدِّ أنه لا يحتمل الزيادة والنقصان .

٣_ إن الحدَّ النحوي أثر من الآثار الفلسفية لدى العرب , إلا أن هذا الأثر لم يكن واضحاً تمام الوضوح في المؤلفات النحوية الأولى ؛ لإقتصار التحديد في تلك الفترة على الجوانب البسيطة منه, والمتمثلة بالتحديد بالتشبيه والتحديد بالتمثيل, وهما الصورتان الطبيعيتان للمعارف البشرية , والدراسات اللغوية بصورة خاصة .

٤_ أنَّ الحدَّ النحوي في بداياته الأولى لم تكن عباراتهُ واضحة ودقيقة كما في العصور المتأخرة, فإننا نرى أن الحدَّ النحوي يكتسبُ الدقة والوضوح, كلما مرت عليه الأزمنة وتقادم, مستفيداً بذلك من تفتّحُ العقل العربي وصقل المواهب واستقرار الحدود على أنماط ثابتة مانعة .

الهوامش

(١)– لسان العرب لابن منظور, المجلد الثاني, مادة (حدد), دار الحديث– القاهرة. ج٣, ص١٤٠ (سط ٢٠٠٣).

(٢)– مختار الصحاح, زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦ هـ), تحقيق : يوسف الشيخ محمد , المكتبة العصرية , بيروت , ط٥, ج١, ص٦٨. سط ١٩٩٩ م.

(٣)– سورة البقرة ١٨: آية١٨٧.

(٤)– صحيح مسلم, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي– بيروت, ج٤, ص٢١١٧.

(٥) الإشارات والتنبيهات , للحسن بن عبد الله بن سينا, أبو علي , شرف الملك : الفيلسوف , شرح نصر الدين الطوسي , تحقيق: سليمان دنيا , دار المعارف, مصر , ط ٣, ص ٩٥.

(٦) التعريفات , للسيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي , دار الكتب العلمية, بيروت , لبنان. ط ٣, ص ٨٨. سط ٢٠٠٩م.

(٧)– شرح الحدود النحوية , لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي , تحقيق: د. زكي فهمي الالوسي , نشر بيت الحكمة, بغداد, ص٢٩, سط ١٩٨٨.

(٨)– ينظر شرح تنقيح الفصول , للمؤلف : أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي ,(ج١/ ص٤) .

(٩)– ينظر روضة الناظر وجنة المناظر . لأبي محمد موفق الدين بن أحمد بن قدامة المقدسي , مؤسسة الريان , (ط٢ سط ٢٠٠٢ م. ج١/ ص ٥٨).

(١٠)– الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول. لأبي المنذر محمود بن محمد المنياوي. نشر: المكتبة الشاملة– مصر. (ط١. سط٢٠١١م. ج١, ص٤١).

(١١)– اللباب في علوم الكتاب: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري. تحقيق: د. عبد الإله النبهان. نشر: دار الفكر– دمشق. (ط١. سط١٩٩٥م. ج١. ص٧١).

(١٢) ينظر روضة الناظر وجنة المناظر, (ج١/ ص٥٨).

(١٣) ينظر التعريفات , (ص ٩٥) .

(١٤) ينظر روضة الناظر وجنة المناظر , (ج١/ ص٥٨).

(١٥)– التعريفات ,(ص ٢٢٢) .

(١٦)– ينظر روضة الناظر وجنة المناظر , (ج١/ ص٥٨).

(١٧)– المصدر نفسه , (ج١/ ص٥٩).

(١٨)– التعريفات , (ص٣٥) .

(١٩)– ينظر روضة الناظر وجنة المناظر , (ج١/ ص٥٩).

(٢٠)– وردت في الأصل [بفنسها] والصواب ما اثبتناه .

(٢١) شرح الحدود النحوية , (ص ٤٦) .

(٢٢) ينظر روضة الناظر وجنة المناظر , (ج١/ ص٥٩).

(٢٣) ينظر شرح الحدود , (ص ٣٧) .

(٢٤) المصدر نفسه , (ص٣٨) .

(٢٥) ينظر الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري , الدكتور رياض السواد , دار الراية , المملكة الأردنية الهاشمية, (ط١ , سط ٢٠٠٩ ص١٤–١٥) .

(٢٦) معاني القران للفراء , تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم , بيروت , (ط٢ سط ١٩٨٠ ,ج١/ص٣٢٠) .

(٢٧) ينظر الحد النحوي وتطبيقاته ,(ص١٨) .

(٢٨) روضة الناظر وجنة المناظر , (ج ١/ ص٦٤) .

(٢٩)- شرح الحدود النحوية , (ص٢٩) .

(٣٠)- التعريفات , (ص١١٤) .

(٣١)- الأصول في النحو , لأبي بكر محمد بن السراج , تحقيق عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة , بيروت , (ج١/ ص٣٧).

(٣٢)- شرح الحدود النحوية ,(ص٢٩).

(٣٣)- التعريفات , (ص١١٤) .

(٣٤)- رسالة الحدود لأبي الحسن بن علي بن عيسى الرماني. تحقيق: إبراهيم السامرائي. نشر: دار الفكر- عمان. (ج١, ص٦٧) .

(٣٥) العقار: بضم العين تعني الخمر. أما بفتحها فتعني كل ملك ثابت له أصل كالأرض والدار.

(٣٦) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر , (ج ١/ ص٦٥) .

(٣٧) المصدر نفسه , (ج١/ ص٧٢) .

(٣٨) المصدر نفسه , (ج١, ص٧٣).

(٣٩) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر, (ج١/ ص٧٣) .

المصادر

١- القران الكريم .

٢- الإشارات والتنبيهات , للشيخ أبي علي حسين بن عبد الله بن سينا (٩٨٠ هـ) , مطبعة الحيدري ١٣٧٧ هـ .

٣- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج , (٣١٦هـ), تحقيق : عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, لبنان, بيروت .

٤- التعريفات, السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (٨١٦ هـ), دار الكتب العلمية , لبنان ط٣ سط ٢٠٠٩ .

٥- الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن الحادي عشر / رياض السواد – عمان : دار الراية ٢٠٠٩ .

٦- الحدود في النحو , لأبي الحسن بن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (٣٨٤ هـ) .

٧- روضة الناظر وجنة المناظر , أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي الشهير بأبن قدامة المقدسي (٦٢٠ هـ) مؤسسة الريان للطباعة والنشر, ط٢ , ٢٠٠٢ م .

٨- شرح الحدود النحوية , عبد الله بن احمد الفاكهي (٩٧٢ هـ) , تحقيق : زكي فهمي الالوسي , جامعة بغداد , ١٩٨٨ .

٩- شرح تنقيح الفصول , أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (٦٨٤ هـ) , تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد , شركة الطباعة الفنية المتحدة, ط١ , سط , ١٩٧٣ م .

١٠- الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول. لأبي المنذر محمود بن محمد المنياوي. نشر: المكتبة الشاملة- مصر. ط١. سط٢٠١١م.

١١- اللباب في علوم الكتاب: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري. تحقيق: د. عبد الإله النبهان. نشر: دار الفكر- دمشق. ط١. سط١٩٩٥م.

١٢- لسان العرب, أبو الفصل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١١ هـ), دار صادر, بيروت .

١٣- مختار الصحاح, زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦ هـ), تحقيق : يوسف الشيخ محمد , المكتبة العصرية , بيروت , ط٥ , سط ١٩٩٩ م.

١٤- معاني القران, أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, بيروت, ط٢, سط ١٩٨٠ .